مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9729

الجمعة، 20 أيلول/سبتمبر 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد جبوغار/السيدة بلوكار دروبيتش	(سلوفينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سويسرا	السيدة تشاندا
	سيراليون	السيد جورج
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كل من جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد راميش راجاسينغهام، مدير التنسيق بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): لقد حذّرتُ مراراً من مخاطر حدوث امتداد وتصعيد إقليميين يجران سورية إلى نزاع أعمق. فقد شهد هذا الأسبوع تصاعداً كبيراً في التوترات الإقليمية. وإنني أشاطر الأمين العام جزعه البالغ إزاء التقارير التي تفيد بانفجار عدد كبير من أجهزة الاتصالات في جميع أنحاء لبنان، وفي سورية، يومي 17 و 18 أيلول/سبتمبر، مما أدى إلى وقوع إصابات، بما في ذلك بين الأطفال، وما أعقب ذلك من غارات جوية إسرائيلية على لبنان وإطلاق صواريخ حزب الله على إسرائيل. وأدرك أن المجلس سيناقش ذلك بمزيد من التفصيل بعد ظهر اليوم. وفي الواقع، وردت تقارير للتو عن هجوم وقع هذا الصباح على سيارة في مطار دمشق الدولي.

وأود أن أكرر النداء القوي الذي وجهه الأمين العام من أجل ممارسة أقصى درجات ضبط النفس في هذه اللحظة البالغة الخطورة بالنسبة للمنطقة بأسرها. وأود أن أضيف أن هذا التصعيد الأخير جاء في أعقاب هجوم كبير سابق على موقع عسكري في سورية – لم تعترف به إسرائيل ولكن نُسب إليها على نطاق واسع – يقال إنه أسفر عن سقوط أكبر عدد من الضحايا منذ أشهر عديدة.

وهناك خطر واضح وقائم من نشوب حرب إقليمية أوسع نطاقاً تجر الشعب السوري إلى مرمى نيرانها – وذلك في وقت لا يزال فيه العنف داخل النزاع السوري نفسه شديداً للغاية. فقد شهد الشهر الماضي مرة أخرى وابلاً من الغارات الجوية المأساوية بالطائرات المسيرة وقذائف المدفعية ونيران القناصة والمناوشات على الجبهة. وشهدنا هجمات منسوبة إلى طائرات مسيرة موالية للحكومة على أسواق في غرب حلب، أسفرت عن وقوع إصابات بين المدنيين، ومنهم أطفال.

وشنت هيئة تحرير الشام المصنفة جماعة إرهابية هجماتٍ عبر خطوط التماس أسفرت عن مقتل أكبر عدد من الجنود الحكوميين هذا العام. وفي الوقت نفسه، لا يزال الشمال الشرقي والجنوب الغربي يشهدان توتراً وعنفاً شديدين. ولا يزال التهديد الذي يشكله تنظيم داعش المصنف جماعة إرهابية يتزايد في سورية، حيث زاد التنظيم من هجماته من حيث العدد والخطورة، بما في ذلك أول عملية قطع رؤوس علنية منذ عدة سنوات.

إن الضرورة القصوى حاليا هي وقف التصعيد، الآن، في جميع أنحاء المنطقة – بما في ذلك وقف إطلاق النار في غزة. وفي سورية نفسها، نحن بحاجة أيضا إلى خفض التصعيد في ظل تهدئة في جميع أنحاء البلد من أجل وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد، كما دعا القرار 2254 (2015)، إلى جانب اتباع نهج تعاوني لمكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة على قائمة مجلس الأمن وفقا للقانون الدولي. وفي جميع الحالات، يجب على جميع الأطراف الامتثال التام للقانون الدولي الإنساني ولالتزاماتها بحماية المدنيين.

ومع استمرار العنف وعدم الاستقرار، يعاني السوريون أيضاً من تزايد الاحتياجات الإنسانية بشكل كبير، ومن اقتصاد منهار يؤثر بشكل كبير على جميع السوريين وسبل عيشهم، وبنية تحتية متضررة ومدمرة، وتدهور أو إغلاق المرافق المدرسية والطبية، وأسوأ أزمات النزوح في هذا القرن، وأزمة محتجزين ومفقودين لم يتم حلها تماماً.

وسيقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بإطلاع الأعضاء على آخر المستجدات بشأن الأزمة الإنسانية، ولكنني أذكّر المجلس بأن ملايين الأطفال لن يلتحقوا بالمدارس هذا العام في سورية. ويفيد برنامج الأغذية العالمي بأن الحد الأدنى للأجور في سورية يغطي 11 في المائة فقط من سلة الحد الأدنى للإنفاق، و 17 في المائة فقط من عنصر الغذاء. وهناك حاجة إلى وصول المساعدات دون عوائق من خلال جميع الطرائق، سواء عبر الحدود أو عبر خطوط التماس. ويجب صرف التعهدات المالية التي تم التعهد بها في بروكسل على وجه السرعة، بما في ذلك من أجل التعافي المبكر في جميع أنحاء سورية. ودعوني أؤكد مرة أخرى على ضرورة تخفيف الآثار السلبية للجزاءات وتجنبها. ولا بد من المشاركة البناءة من جانب الدول التي تفرض الجزاءات لمكافحة الإفراط في الامتثال.

يستمر الإبلاغ عن الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري وسوء المعاملة والتعذيب أثناء الاحتجاز في جميع مناطق سورية – بما في ذلك حالات وفاة الأفراد أثناء الاحتجاز. كما أن الأزمة الاقتصادية تخلق المزيد من الحوافز الضارة لإساءة استخدام السلطة – بما في ذلك القيام باعتقالات للإكراه على دفع رشوة مقابل الإفراج عن المعتقلين. وقد التقيت بأسر الأشخاص المحتجزين والمفقودين الشهر الماضي في اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري. تتابع هذه الأسر وتتواصل عن كثب مع المؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين المنشأة حديثاً. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أهمية التعاون مع المؤسسة باعتبار ذلك وسيلة مباشرة للمساهمة في التخفيف من معاناة الأسر.

ولا يزال وضع اللاجئين والنازحين في جميع أنحاء سورية والمنطقة ينذر بالخطر. يجب حماية السوريين أينما كانوا، بما في ذلك في البلدان المضيفة. ويجب أن تتوقف الخطابات والأفعال المعادية للاجئين. يحتاج اللاجئون الذين يعودون طواعية إلى كل الدعم للقيام بذلك. لكن لا تزال أعداد العائدين بشكل طوعي قليلة، ولا يزال الناس يغادرون سورية في نفس الوقت.

ووفقاً لاستطلاعات الرأي التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين – وعلى الرغم من بعض تصريحات الحكومة السورية حول بعض المسائل التي نواصل متابعتها عن كثب – لا تزال المخاوف بشأن السلامة والأمن داخل سورية هي العقبة الرئيسية أمام العودة، في حين أن انعدام فرص كسب العيش هو عامل متزايد الأهمية يؤثر على اتخاذ اللاجئين لقرار العودة. ويتطلب كسر هذه الدينامية جهوداً من نوع لم نشهده حتى الآن لمعالجة تلك العقبات – وهي شواغل الحماية فيما يتعلق بالسلامة والأمن والتجنيد العسكري الإلزامي، بالإضافة إلى حقوق الإسكان والأراضي والملكية، التي نحث الحكومة على العمل بشأنها؛ والشواغل المتعلقة بسبل العيش – بما في ذلك الحصول على الخدمات الضرورية الأساسية التي تتضمن الرعاية الصحية والمياه والكهرباء والسكن غير اللائق – وهي أمور نحث المانحين على العمل بشأنها على نحو أكثر استباقية.

ما نحتاج إليه في سورية هو إحراز تقدم حقيقي نحو بيئة آمنة وهادئة ومحايدة، تكون أيضاً هي البيئة اللازمة لعودة اللاجئين الآمنة والكريمة والطوعية. وتحقيقا لذلك، لا توجد طرق مختصرة على الإطلاق. فمن دون عملية ذات مصداقية للتوصل لحل سياسي، يُرجّح أن تستمر دوامة الاتجاهات النزولية بشأن سورية.

دعونا نتذكر أن سورية لا تزال في حالة عويصة من ارتفاع مستويات النزاع والانقسام الإقليمي. هناك الملايين من السوريين الذين يعيشون في مناطق تحت سيطرة الحكومة، ولكن هناك الملايين من السوريين الذين لا يزالون يعيشون في مناطق خارج سيطرة الحكومة أو خارج البلد. هناك أربع مناطق أو أكثر مقسمة حسب خطوط المواجهة المحتدمة؛ ومجموعة من الجهات السورية المسلحة؛ وجماعات إرهابية مدرجة على قائمة مجلس الأمن؛ وستة جيوش أجنبية متورطة في نزاع قائم، بعضها بدعوة من الحكومة؛ وأزمة إقليمية تهدد باستمرار بأن تحل على سورية.

لنكن صادقين: هذه التقسيمات ليست عسكرية وإقليمية فحسب، بل مجتمعية أيضاً. والثقة الاجتماعية نادرة تماماً. إننا، بصفتنا الأمم المتحدة، من بين القلائل الذين يمكنهم التواصل مباشرة مع السوريين من جميع أطراف النزاع – لا الجهات السياسية الفاعلة فحسب، بل

والمجتمع المدني أيضاً، بما في ذلك النساء اللواتي نستقدمهن إلى جنيف من جميع أنحاء البلد ومن الشتات. ويشمل ذلك عمل غرفة دعم المجتمع المدني والمجلس الاستشاري للمرأة الذي التقيت به في جنيف في وقت سابق من هذا الأسبوع. وهناك العديد من الأشياء التي توحدهم، وأبرزها رغبتهم في أن ينتهي النزاع وفي الحفاظ على وحدة سورية. لكن في الوقت نفسه، يجب أن نكون صريحين – فدوافع النزاع مستمرة، والمظالم حقيقية ودائمة، ولا تزال هناك رؤى مختلفة جداً لسورية في مرحلة ما بعد النزاع.

وفي ضوء هذه الحقائق – المظالم والتقسيمات الإقليمية – بات من غير الواقعي الاعتقاد بأنه يمكن تحقيق الاستقرار من دون عملية سياسية بين الأطراف السورية المتحاربة نفسها، بتيسير من الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، تتطلب هذه العملية دعماً بنّاءً ومتسقاً من جميع الأطراف الدولية الفاعلة أيضاً. وإلا فإن الدوافع الأساسية الكامنة في صميم النزاع ستستمر، وسيظل البلد مقسماً إلى أقاليم، وسيظل يعاني من العنف، وسيكون مصدراً لانتشار عدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

وفي مواجهة هذه الحقائق الواقعية، ولكن مع التصميم على إيجاد السبل التي يمكننا من خلالها العمل بشكل بنّاء، فإنني أتطلع إلى الاجتماع مع وزير الخارجية والمغتربين السوري ورئيس هيئة التفاوض السورية الأسبوع المقبل في نيويورك. كما سألتقي مع الوزراء العرب والوزراء العاملين في مسار أستانا وكبار المسؤولين من دول أخرى، بما في ذلك البلدان المانحة. وستكون رسالتي للجميع هي نفسها – إننا بحاجة إلى دفع العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة إلى الأمام على ثلاث جبهات محددة.

أولاً، في ما يتعلق باللجنة الدستورية، كانت اللجنة نتاج مفاوضات مضنية بين السوريين أنفسهم، وحظيت بدعم جميع الجهات الدولية الرئيسية المعنية بالشأن السوري، وكان يمكن أن تكون – ولا تزال – مدخلاً لعملية سياسية حقيقية. ومما يؤسف له أننا خسرنا أكثر من عامين بسبب ما كان ينبغي أن يكون مسألة ثانوية – مكان الانعقاد. كما يعلم الأعضاء، لا تزال جنيف هي المكان الذي تم الاتفاق عليه رسمياً عند إطلاق اللجنة وهي لا تزال جاهزة للاستضافة. ولكن في الوقت نفسه، ما زلنا نسعى إلى التوصل إلى اتفاق بين الأطراف السورية وجهة استضافة على مكان بديل يحظى بتوافق الآراء، ويجب أن يكون مكاناً توافقياً. وقد اقترحتُ أيضاً على مدى فترة طويلة أن تقوم الوفود في هذه الأثناء بالتحضير للمناقشات المستقبلية من خلال وضع مسودات نصوص دستورية ومناقشتها مع الأمم المتحدة – وهذا أيضاً لم يلقَ استحساناً حتى الآن. إننا بحاجة إلى كسر هذا الجمود.

ثانياً، قد يكون اتخاذ تدابير حقيقية لبناء الثقة لا يزال هو المفتاح الآخر كي يأمن كل طرف الآخر ويفتح المجال للتحرك بشأن القضايا الواردة في القرار 2254 (2015)، خطوة مقابل أخرى. ولا يوجد نقص في الأفكار في هذا الصدد. وأعتقد أنه ينبغي أن يكون لجميع المعنيين مصلحة مشتركة في المشاركة واغتنام الفرصة لإحراز بعض التقدم.

ثالثاً، لا يكفي وجود المفاتيح. فعلينا أن نتعاون لوضع نهج جديد وشامل. وأعتقد أن من الضروري للغاية والصعب للغاية، ولكن من الممكن بالتأكيد، وضع مسار واضح يمكن أن يعيد للشعب السوري بلده ويحقق تطلعاته في العيش بسلام وكرامة، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). وأعتقد أن هذا المسار يمكن أن يوضع بطريقة تتسم بالمصداقية والتوازن والواقعية، وتحترم المصالح والشواغل الأساسية لجميع الأطراف المعنية، وتنطوي على تسويات حقيقية من جميع الأطراف. وإنني على اقتناع أيضاً بأن جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية تستطيع رؤية كيفية ارتباط خطواتها وجهودها ذات الصلة بنهج شامل.

وأدرك أن الجهات الفاعلة اللازمة لحل النزاع لا يمكن أن تجتمع – في هذا الوقت – في صيغة واحدة. ولهذا السبب تحديداً أدعو جميع الجهات الفاعلة الرئيسية للعمل مع الأمم المتحدة في هذا الشأن. لأن الحقيقة هي – ولا أسمع أحداً يجادل في ذلك – أنه لا يمكن لأي جهة فاعلة أو مجموعة من الجهات الفاعلة القائمة أن تحدد نتيجة هذا النزاع المأساوي – لا الحكومة ولا المعارضة ولا أي جهة سورية أخرى، ولا أي دولة في المنطقة أو خارجها، ولا تجمعات أستانا أو التجمعات العربية

أو الغربية. وعلاوة على ذلك، من الواضح أن الدبلوماسية المجزأة القائمة تكافح من أجل إحراز تقدم حتى بشأن التدابير الصغيرة، ويرجع ذلك جزئياً إلى استبعاد الجهات الفاعلة الحاسمة في العديد من القضايا.

في الختام، أود أن أقول ما يلي: لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع، ولا حل دبلوماسي مجزأ أيضاً. لذلك أناشد جميع الأطراف المعنية أن تعمل مع الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد راجاسينغهام.

السيد راجاسينغهام (*تكلم بالإنكليزية*): اليوم، وبعد مرور 13 عاماً على بدء النزاع، لا يزال أكثر من 16 مليون شخص في جميع أنحاء سورية بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. ولا توجد شريحة من السكان بمنأى عن هذه الأزمة. وكما هو الحال غالباً في النزاعات، فإن التأثير على الأطفال، الذين يشكلون نصف المحتاجين في سورية تقريباً، مدمر بشكل خاص.

وفي هذا الشهر، ومع استئناف العام الدراسي، يجب أن نذكّر أنفسنا بأن أكثر من ثلث الأطفال في سن الدراسة – أي حوالي 2,5 مليون طفل – لن يلتحقوا بأقرانهم في الفصول الدراسية هذا العام. ويجب أن نطرح السؤال التالي: ماذا يعني ذلك بالنسبة لمستقبل سورية؟ وهناك 1,6 مليون طفل آخر معرضون بشدة لخطر التسرب من المدرسة خلال هذا العام. والأطفال الذين نزحوا والأطفال من ذوي الإعاقة معرضون للخطر بشكل خاص. وما يجبرهم في كثير من الأحيان على ترك المدرسة هو الضغوطات المتزايدة على الأسر، مثل الأزمة الاقتصادية المتفاقمة وارتفاع الأسعار بعد سنوات من النزاع والنقص المنهك في التمويل الإنساني والإنمائي. وغالباً ما تدفع هذه الضغوط الأسر إلى تبني استراتيجيات تكيف سلبية، منها إرسال الأطفال – وخاصة الفتيان – للعمل ودفع المزيد من المراهقين والأطفال دون السن القانونية نحو زواج الأطفال أو الزواج القسري.

ويعاني أيضاً عدد كبير من الأطفال من الآثار الضارة لانعدام الأمن الغذائي. وقد ازدادت مستويات سوء التغذية الحاد لدى الأمهات والأطفال ثلاثة أضعاف خلال السنوات الخمس الماضية. وسيحتاج أكثر من نصف مليون طفل إلى علاج منقذ للحياة من سوء التغذية هذا العام.

وفي الوقت نفسه، تستمر الأعمال العدائية والمتفجرات من مخلفات الحرب في إلحاق خسائر مدمرة بالأطفال. فمنذ شهر حزيران/يونيه، كان ما يقرب من ثلث الوفيات في صفوف المدنيين الـ 105 الذين تحققت منهم المفوضية السامية لحقوق الإنسان من الأطفال. وفي وقت سابق من هذا الشهر، كان هناك ستة أطفال من بين 13 مصاباً عندما ضرب هجوم بطائرة مسيرة سوقاً في غرب حلب. وقد تضررت آلاف المدارس خلال هذا النزاع، ولا تزال المدارس تُستخدم من قبل أطراف النزاع وتتعرض للهجوم. واضطرت العديد من المدارس الأخرى إلى التكيف لاستضافة الأسر النازحة. وبشكل عام، هناك مدرسة من كل ثلاث مدارس غير صالحة للاستخدام للأغراض التعليمية.

ولا يزال حوالي 2,5 مليون طفل نازحين في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك حوالي مليون طفل يعيشون في المخيمات. والكثيرون منهم لم يعرفوا أبداً أي نوع آخر من الحياة. ويواجه الأطفال في المخيمات والمواقع المؤقتة الأخرى خطراً متزايداً من العنف الجنسي وأشكال الاعتداء الأخرى، لا سيما أولئك المنفصلون عن أسرهم. ويستمر احتجاز عشرات الآلاف من الأطفال الذين يُشتبه في صلاتهم العائلية بمقاتلين في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في مخيم الهول ومخيمات أخرى في شمال شرقي البلد. ودعونا لا ننسَ أن نصف اللاجئين السوريين البالغ عددهم 6 ملايين لاجئ الذين لا تزال تستضيفهم البلدان المجاورة هم من الأطفال.

تواصل الأمم المتحدة وشركاؤها بذل ما في وسعهم لتزويد الناس بالمساعدات الحيوية التي يحتاجون إليها، حيث نصل إلى 4,4 ملايين شخص في جميع أنحاء سورية كل شهر، من أصل 10,8 ملايين شخص مستهدفين. ولكنّ هذه المساعدات تصل إلى عدد أقل من العام الماضي بمليوني شخص شهرياً بسبب النقص في التمويل، حتى مع تزايد الاحتياجات. ومع تبقي ثلاثة أشهر فقط على نهاية العام، لا تزال نسبة تمويل النداء الإنساني أقل من 26 في المائة.

وقد تلقى مليون شخص حتى الآن هذا العام سلالاً غذائية – وبقي ثلثا الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد دون دعم أساسي. وتلقى حوالي 1,5 مليون طفل وامرأة خدمات التغذية الضرورية من أصل 3,4 ملايين مستهدفين؛ وتلقى 000 800 طفل ومعلم مساعدات تعليمية من أصل 4,3 مليون مستهدفين؛ وتلقى ما يقرب من 000 200 طفل ووالديهم دعماً لحماية الطفل من أصل 2,9 مليون مستهدفين.

وهذا النقص المستمر والضار في تمويل المساعدات الإنسانية يؤكد أهمية توفير تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به للاستجابة الإنسانية، مع دعم مشاريع التعافي المبكر في الوقت نفسه. ويلزم دعم التعافي المبكر بوجه خاص لإعادة تأهيل وتأمين إمدادات الطاقة للبنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمدارس والمراكز الصحية في جميع أنحاء سورية.

ونظراً لحجم الاحتياجات وندرة التمويل، يظل من المهم أيضاً استخدام جميع الطرائق المتاحة لتقديم المساعدة الإنسانية. ولا تزال العملية عبر الحدود من تركيا حيوية لإيصال المساعدات إلى أكثر من 2,5 مليون شخص محتاج في شمال غربي سورية، نصفهم من الأطفال أيضاً. كما أن البعثات عبر خطوط التماس مهمة للغاية للوصول إلى المناطق المحرومة من الخدمات في أجزاء أخرى من البلد. وتمكنت الأمم المتحدة للمرة الأولى في وقت سابق من هذا الشهر من القيام ببعثة تقييم عبر خطوط التماس إلى ناحية الكسرة على الجانب الشرقي من نهر الفرات في دير الزور – وهي منطقة يحتاج أكثر من 85 في المائة من سكانها إلى مساعدات إنسانية، بما في ذلك أكثر من 000 22 شخص يعيشون في مواقع النزوح. ونواصل العمل لإيجاد طرق لمواصلة تعزيز الاستدامة والكفاءة في الوصول إلى هذه المنطقة.

ومنذ 13 أيلول/سبتمبر، أجرت الفرق الإنسانية أيضاً سلسلة من البعثات عبر خطوط التماس لتقييم محطة مياه علوك والبدء في إصلاحها. ومن الضروري إعادة تشغيل هذه المحطة المتوقفة عن العمل منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر لتوفير المياه لأكثر من 000 600 شخص يعيشون في محافظة الحسكة.

وفي هذه الأثناء، يحرز شركاؤنا تقدماً في إصلاح محطة مياه عين البيضاء التي توفر المياه لحوالي 000 200 شخص في الباب. إلا أننا نواجه للأسف تحديات في تنفيذ بعثات أخرى مقررة عبر خطوط التماس، بما في ذلك إلى إدلب ورأس العين وتل أبيض والركبان.

لقد دفعت ثلاثة عشر عاماً من النزاع والمصاعب شعب سورية إلى ما هو أبعد من حدود القدرة العادية على الاحتمال. إنها أزمة أجيال، انتُزعت خلالها البراءة من العديد من الأطفال ونشأ العديد غيرهم دون أن يعيشوا حياة لا يشوبها انعدام الأمن وانعدام الاستقرار والحرمان. إنهم يستحقون أفضل من ذلك.

ونطالب، في الحد الأدنى، باحترام القانون الدولي الإنساني من أجل ضمان حماية الأطفال والمدنيين الآخرين وضمان حصولهم على الضروريات التي يحتاجون إليها، بما في ذلك الدعم الإنساني. ونحن بحاجة إلى استمرار الاهتمام بالأزمة والتمويل الإنساني بما يسمح لنا بالحفاظ على وجودنا وعملياتنا على النطاق المطلوب. ومن الأهمية بمكان توجيه الاستثمارات نحو جهود الإنعاش المبكر للبدء في توسيع نطاق الفرص المتاحة لتمكين الأسر من إعادة بناء حياتها وتأمين سبل عيشها وضمان مستقبل أفضل للأطفال.

ختاماً، كما أكد المبعوث الخاص بيدرسن للتو، نحن بحاجة إلى أن تحرز الأطراف تقدماً في كفالة حل للنزاع. ولن يشهد الشعب السوري تغييراً هادفاً إلا حين يصبح السلام أساسه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد راجاسينغهام على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، غير بيدرسن، ومدير شعبة التنسيق بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، راميش راجاسينغهام، على عرضهما لمحة عامة عن الحالة السياسية والإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

إن تصاعد حدة العمليات العدائية في منطقة النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي يضاعف من تفاقم الحالة المتأزمة أصلاً على الساحة السورية. عقب شن عملياتها العسكرية الضارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تستمر إسرائيل في الآن ذاته في توجيه ضربات تستهدف الأراضي السورية ذات السيادة، بما فيها العاصمة، بوتيرة تكاد تكون أسبوعية، وتنفذ تلك الضربات من خلال استخدام غير مأذون به للمجال الجوي اللبناني وتخلف، في أغلب الأحيان، خسائر في الأرواح.

وللأسف، يتعامل المجلس مع الأخبار الواردة بشأن هذه الأحداث على أنها مجرد أمر روتيني. ولا نلمس أي رغبة في مناقشة تلك الحوادث المتعددة في جلسات منفصلة للمجلس رغم أن الأمر يتعلق بانتهاك جسيم للقانون الدولي. إن زملاءنا الغربيين لن يقبلوا بالتأكيد بحدوث حالة مشابهة في سياقات إقليمية أخرى. وأنا على يقين من أن أحداً منهم لن يتذكر الآن، على سبيل المثال، أن سلاح الجو الإسرائيلي شن في 8 أيلول/سبتمبر سلسلة من الغارات على محافظة حماة أسفرت عن مقتل 16 شخصًا وتعطيل شبكة إمدادات المياه وخطوط الكهرباء التي تغذي عددًا من محطات ضخ المياه الفرعية في بلدة سلحب. ووفقًا لتقارير إعلامية، قُتل شخص وأصيب آخر في غارة إسرائيلية استهدفت سيارة بالقرب من مطار دمشق اليوم. لن أتطرق إلى الأحداث المأساوية التي وقعت خلال الأيام الثلاثة الماضية في سورية ولبنان، لأننا سنتناولها بالتفصيل خلال جلسة المجلس التي ستعقد هذا المساء. وجل ما أود قوله هو أن هذه الأفعال المنافية للقانون وغير المسؤولة، في خضم توترات إقليمية محتدمة، تحمل في ثناياها مخاطر اندلاع حرب شاملة تجتاح الشرق الأوسط. ونحن ندينها إدانة قاطعة.

إن الحالة في سورية تزداد تعقيداً جراء أعمال الولايات المتحدة وحلفائها التي تصب الزيت على النار من خلال استغلال وجودها العسكري غير القانوني في مناطق معينة على الضفة الشرقية لنهر الفرات والتنف للدفع بإرهابيين من أجل زعزعة استقرار الحالة الداخلية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد. وإدلب بؤرة أخرى للإرهاب يتحصن فيها مسلحو هيئة تحرير الشام برعاية دول أعضاء غربية في المجلس. وفي ذلك الصدد، أود أن ألفت الانتباه إلى المعلومات المقلقة للغاية الواردة من مصادر مختلفة، والتي تفيد بأن مديرية الاستخبارات الرئيسية بوزارة الدفاع الأوكرانية تدرب وتجند هؤلاء الإرهابيين لنقلهم لاحقاً إلى أوكرانيا. إننا نحذر من أن أسياد نظام كييف الغربيين، عبر دعمهم المطلق للنظام في كييف، يغذون بؤرة جديدة للتهديد الإرهابي في أوروبا. وها هو ذلك النظام يتواصل حاليًا مع من هم على شاكلته، أي المجموعات المصنفة إرهابية المتحصنة في إدلب.

إن سورية مستقرة تشكل عاملاً حاسم الأهمية في تحسين الحالة العامة في الشرق الأوسط. ولا يمكن أن يتحقق الاستقرار المستدام في ذلك البلد إلا عندما ينتهي أخيراً الوجود العسكري الأجنبي غير القانوني الذي ينتهك سيادته وسلامة أراضيه وتتوقف الضربات الاستفزازية التي تستهدف الأراضي السورية. إن دعمنا التضامني يتطلب حواراً سوريًا مباشراً بقيادة سورية في إطار اللجنة الدستورية ووفقًا للقرار 2254 (2015)، بوساطة الأمم المتحدة ومن دون تدخل خارجي. ويجب على السوريين أنفسهم أيضًا تحديد مكان انعقاد الجلسات اللاحقة للجنة الدستورية الذي يعتقدون أنه يوفر أفضل الظروف لتلك العملية.

يمكن الإسهاب في الحديث عن الحالة الإنسانية المتدهورة في سورية. فلا يزال الملايين من المواطنين في البلد يعانون من نقص الغذاء. وزاد عدد من يعانون من نقص الغذاء إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه قبل خمس سنوات. وما برح تقديم الرعاية الصحية وتوفير النظافة الصحية المناسبة يشكلان تحدياً. ولا يستطيع العديد من السوريين ببساطة شراء السلع الأساسية والضروريات في ظل ارتفاع الأسعار. وأكثر الفئات تضرراً بشكل خاص هم ملايين الأطفال الذين ما زالوا يفتقدون فرص التعليم ويعانون من سوء التغذية ونقص الرعاية الصحية.

على أي حال، ليست الأعمال العدائية المتواصلة هي المصدر الأوحد للمعاناة الإنسانية التي يكابدها السكان المدنيون السوريون. فما برح الغرب الجماعي طيلة 14 عاماً، تحت قيادة الولايات المتحدة، يسلب الشعب السوري حقه في التنمية والعيش بكرامة، وذلك في إطار محاولاته لتقويض "نظام"، كما يطلقون عليه، لا يتوافق مع مصالحه، والأفضل الإطاحة به كلياً. وعلاوة على تدخلات عسكرية، تُمارس شتى صنوف الضغوط السياسية والاقتصادية، بما يشمل فرض

جزاءات جائرة وعرقلة تدابير حكومة بشار الأسد وإحباط الجهود الرامية إلى ضمان عودة اللاجئين إلى ديارهم.

يضاف إلى هذه السلسلة المؤسفة نهب الغرب للأصول السورية ونفطها وحبوبها – وهنا يتعلق الأمر ببلايين من الدولارات كانت كفيلة بأن تحافظ على اقتصاد البلد عند مستوى صحي. إن الجزاءات أحادية الجانب غير القانونية التي فرضها الغرب في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة هي قبضة تطبق بخناقها على رقاب السوريين العاديين وأغلال تكبل أعناقهم.

ومهما ادعى النظراء الغربيون خلاف ذلك، تأكد هذا الاستنتاج في الوثائق، بما في ذلك في التقرير الذي نشر مؤخراً للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بشأن آثار الجزاءات أحادية الجانب. وتجدر الإشارة إلى التقرير (A/HRC/54/23/Add.1) الذي أعدته المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان، عقب زيارتها إلى سورية في عام 2023، والذي خلصت فيه إلى استنتاج قاطع بضرورة رفع القيود أحادية الجانب. وخلافًا للوقائع الجلية، لا شك في أن ممثلي البلدان الغربية سيدّعون اليوم مجددًا برياء أن تلك الجزاءات محسوبة ومتوازنة ومن المفترض أنها لا تؤثر على السكان. إن العقلية الاستعمارية الغربية تعتبر حياة السوريين وغيرهم من سكان بلدان الجنوب أضراراً جانبية في حياكة مؤامراتها الجيوسياسية. ومن هنا يأتي هذا الرفض للنتائج التي توصل إليها الخبراء الدوليون بشأن هذا الموضوع.

وللأسف، فإن مسؤولي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يسايرون، طوعاً أو كرهاً، مزاعم الغرب المخادعة بالتزامهم الصمت التام إزاء تقرير الإسكوا أو ذاك الذي قدمته السيدة دوهان. ويبدو الأمر كما لو أن هذين التقريرين لم يصدرا أصلاً، رغم أنهما يتناولان بشكل مباشر الولاية الإنسانية. إننا ندعو الأمم المتحدة إلى تقديم تقييم علني ومباشر وصادق للصعوبات التي يواجهها السوريون والعاملون في المجال الإنساني أثناء الاضطلاع بمهمتهم النبيلة جراء الجزاءات الأحادية غير القانونية. إن التزام الصمت إزاء هذه المسألة لا يقوض أسس عمل الجناح الإنساني في الأمم المتحدة فحسب، بل ويشكك في مصداقية المنظمة قاطبة.

ولا تزال مسألة إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية في سورية تمثل مشكلة عويصة. وحرصًا منها على مواطنيها، جددت الحكومة السورية طوعاً الإذن باستخدام معابر باب السلامة والراعي وباب الهوى الحدودية مرة أخرى لإدخال المساعدات من تركيا. لكن الحالة الإنسانية لا تزال مترديةً، خاصة في المناطق الواقعة خارج سيطرة الجمهورية العربية السورية. ومن بين 16 مليون سوري يحتاجون إلى المساعدات، لا تتمكن الأمم المتحدة من الوصول إلا إلى 4.5 ملايين شخص فقط شهريًا. وفي الوقت نفسه، لا توجد حتى الآن عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط التماس. هذه الحالة الراهنة غير مقبولة. ومن الأهمية بمكان العمل في تنسيق وثيق مع السلطات الرسمية من أجل تسخير جميع الممرات الإنسانية المحتملة، بما فيها تلك الممرات من الأراضي التي تسيطر عليها دمشق. ولا يمكن القبول بحالة تنقطع فيها سبل الوصول إلى الأجزاء الشمالية من البلد مهما كانت الأسباب. ومثال الإغلاق المؤقت للمعابر على الحدود مع تركيا في تموز/يوليه بسبب تصاعد الأعمال العدائية يسلط الضوء على المخاطر المحتملة.

ونرحب باستئناف العمل في محطة مياه علوك. وستكون إمكانية الوصول المستدامة عبر خطوط التماس ضرورية لإعادة تشغيلها بالكامل. ويشارك أفراد عسكريون روس في ضمان الأمن لإنجاز هذا العمل. ونتوقع أن تستمر الجهود بعد انتهاء مهمة بعثة التفتيش التابعة للأمم المتحدة وأن يتسنى ضخ المياه من علوك إلى المزارع والقرى المجاورة قريباً.

من المسائل الحاسمة الأخرى التي يجب حلها الفجوة التمويلية للاحتياجات الإنسانية. فالجهات المانحة لا تفي ببساطة بتعهداتها. فلم يُمول النداء الإنساني إلا بنسبة 25 في المائة، وهو مستوى منخفض قياسي. وأود أن أسأل ممثلي الأمم المتحدة الذين يحضرون كل عام مؤتمر بروكسل بشأن دعم مستقبل سورية والمنطقة: ما جدوى حملة

العلاقات العامة هذه إذا كانت التبرعات المعلنة لا تُدفع؟ وأود أن أذكّر أعضاء المجلس بأن الجهات المانحة أعلنت في أيار/مايو أنها على استعداد للمساهمة مجتمعة بخمسة بلايين يورو في شكل منح وبأكثر من 2.3 بليون يورو في شكل قروض. فكيف لم يُحول سوى أقل من بليون دولار إلى الصندوق حتى الآن؟

ونحن مقتنعون بأنه يتعين على قيادة الأمانة العامة مواصلة العمل مع الجهات المانحة التي تتباهى بخططها ولكنها لم تنفذها بعد. كما نتوقع من الأمم المتحدة أن تبعث برسالة واضحة إلى المانحين الغربيين حول ضرورة رفع العقوبات الأحادية الجانب وغير القانونية وأن تدعم بفعالية مشاريع إعادة الإعمار والتنمية طويلة الأمد في سورية حتى يتمكن الشعب السوري من بناء مستقبله دون تدخل خارجي.

من المهم أن يجتمع مجلس الأمن لمناقشة الحالة في سورية ولكن ليس لمجرد سدّ خانات أو حتى تتمكن الوفود الغربية من القول بأنها تُبقي على الملف السوري مطروحاً في الأمم المتحدة. وينبغي أن يمكّننا عملنا من أن نناقش بحسن نية السبل الملموسة لتحسين حالة السوريين دون مخططات خفية ومن أن نعزز الجهود السياسية والإنسانية التي تعود عليهم بالنفع. وندعو أعضاء المجلس إلى أن يضعوا ذلك في اعتبارهم وأن يتركوا مظالمهم الجيوسياسية خارج هذه القاعة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمدير راجاسينغهام على قول الحقيقة بشأن الواقع القاتم للحالة السياسي والإنسانية في سورية.

يجب على المجتمع الدولي أن يقف بحزم ضد الفظائع والانتهاكات المستمرة التي يرتكبها النظام السوري.

ويتضمن التقرير الذي صدر مؤخراً عن لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية (A/HRC/57/86) روايات مروعة عن حالات الاحتجاز التعسفي والتعذيب، بما في ذلك الاغتصاب والعنف الجنساني، التي ارتكبتها الجهات الفاعلة في النظام السوري والميليشيات المدعومة من النظام خلال النصف الأول من هذا العام. وأدت هذه الأفعال إلى تحدث اللجنة عن "استمرار أنماط الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب" من قبل النظام (A/HRC/57/86، الفقرة 28).

ويقدم تقرير لجنة التحقيق مزيدا من الأدلة على أن النظام السوري ليس صادقا في ادعائه بأن البلد أصبح آمنا الآن – سواء بالنسبة للملايين الذين لا يزالون يعيشون في خوف تحت سيطرة النظام أو بالنسبة لملايين اللاجئين السوريين في جميع أنحاء العالم. ويؤكد التقرير أن النظام لم يتغير وأنه يسير على النهج نفسه، مع ما يترتب على ذلك من عواقب مروعة على المدنيين السوريين.

كما يذكّرنا التقرير أيضًا بضرورة أن تظل المساءلة في صميم نهجنا تجاه سورية. فالوحشية الممنهجة لن تنتهي ما لم يُحاسب مسؤولو النظام المسؤولون عن الفظائع والانتهاكات الأخرى – من أسفل التسلسل القيادي وصولا إلى قمته. ونحث جميع أعضاء المجلس على الوقوف معنا في المطالبة بالعدالة والكرامة للشعب السوري.

ويجب علينا أيضًا أن نسلط الضوء على الجهود الدولية لضمان تحقيق العدالة والمساءلة لضحايا الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها تنظيم داعش، بما في ذلك الإبادة الجماعية ضد الأيزيديين. وتقف الولايات المتحدة مع الناجين وستواصل دعم الجهود المبذولة في مجلس الأمن لضمان محاسبة الجناة. ويشمل ذلك دعم جهود المجلس للحفاظ على الأدلة التي جمعها فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لضمان قدرة البلدان الأخرى على التحقيق الفعال في تلك الجرائم ومقاضاة مرتكبيها.

كما ستواصل الولايات المتحدة دعم وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية في توفير الحماية والمساعدة للسوريين المحتاجين. غير أنه لا جدوى من المساعدة إذا لم تصل إلى المحتاجين. ولهذا السبب، يجب على النظام وجميع الأطراف في سورية السماح بوصول المساعدات الإنسانية فورا ودون عوائق إلى جميع المناطق السورية ما دامت هناك حاجة إليها. ولا تزال الولايات المتحدة ثابتة في دعوتها، ليس من أجل إتاحة إمكانية الوصول عبر

الحدود فحسب، ولكن أيضا عبر خطوط التماس، ولا سيما إلى مخيم الركبان في جنوب شرق سورية حيث يواصل النظام وروسيا منع وصول مساعدات الأمم المتحدة إلى المدنيين المحتاجين.

وبينما نتطلع إلى إجراء اتصالات رفيعة المستوى في نيويورك الأسبوع المقبل، نحث ممثلي النظام السوري وداعميه على التوقف عن اختلاق الأعذار والعمل بحسن نية لتنفيذ القرار 2254 (2015). ونواصل دعم جهود المبعوث الخاص بيدرسن لتنشيط العملية السياسية وندعو النظام إلى الالتزام ليس بمجرد عقد اجتماع للجنة الدستورية، ولكن أيضا الالتزام بالمشاركة الفعالة فيه بغض النظر عن مكان انعقاده.

لقد قلنا ذلك من قبل لكن الأمر يستحق التكرار: لن تمول الولايات المتحدة عملية إعادة إعمار يقودها النظام وستظل الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة قائمة إلى أن يُحرز، على الأقل، تقدم حقيقي ومستدام نحو إيجاد حل سياسي يتماشى مع القرار 2254 (2015).

وأود أن أختتم بياني بتذكير المجلس فحسب بأن وجود الولايات المتحدة في سورية كان لمحاربة تنظيم داعش الذي لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في المنطقة.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية راميش راجاسينغهام على بيانيهما.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية، لا تزال سويسرا قلقة جدا بشأن احتمال تصعيد الأعمال العدائية العسكرية في سورية. والضربات التي استهدفت منطقة مصياف في 9 أيلول/سبتمبر وأسفرت، وفقاً للسلطات، عن مقتل 18 شخصاً على الأقل، من بينهم مدنيون، مثال آخر على ذلك. وتدعو سويسرا جميع الأطراف، بما في ذلك دول المنطقة، إلى ممارسة ضبط النفس. وعلاوة على ذلك، لا بد من تنفيذ وقف لإطلاق النار في جميع أنحاء البلد، على النحو الذي دعا إليه القرار 2254 (2015). واحترام جميع الأطراف للقانون الدولي الإنساني والعودة إلى الحوار وسيلتان أساسيتان للوقاية لتجنب المزيد من التصعيد في سورية.

وهناك ارتباط وثيق بين الأعمال العدائية العسكرية الحالية في سورية والحل السياسي. وتؤيد سويسرا دعوات المبعوث الخاص إلى إنهاء العنف المسلح وإحراز تقدم جوهري نحو إيجاد حل سياسي، وفقا للقرار 2254 (2015). وفي مثل هذا الشهر قبل خمس سنوات، أُنشئت اللجنة الدستورية. وما زلنا ندعو إلى التعجيل بانعقادها مجدداً وما زلنا على استعداد لدعم واستضافة المزيد من الاجتماعات في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة. كما نحيط علماً بالاجتماع الأخير بين لجنة الاتصال العربية وسورية في القاهرة. ونشجع بلدان المنطقة على مواصلة التزامها بالحل السياسي والتنسيق الجيد مع الأمم المتحدة.

وترى سويسرا ضرورة إشراك المجتمع المدني، ولا سيما النساء، في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي. ونشجع التعاون الوثيق بين مكتب المبعوث الخاص وغرفة دعم المجتمع المدني، وهي منبر يكفل مشاركة المجتمع المدني على نطاق واسع وتشكل النساء 43 في المائة من أعضائها حالياً. وتكفل غرفة الدعم مراعاة أولويات وواقع الرجال والنساء السوريين في الميدان وفي العملية السياسية. ويجب على المجلس أن يستمع إلى أصواتهم مثل صوت عيوش، وهي مزارعة وأم عزباء تعيش في إدلب، والتي أَسَرَّت بالقول:

”أمنيتي الوحيدة هي أن أعود إلى الحياة الطبيعية حتى يتمكن أطفالي من الحصول على وظيفة منتظمة ودخل ثابت ومن تكوين عائلة محبة – حياة خالية من المعاناة اليومية التي أكابدها“.

وهذا يقودني إلى الحالة الإنسانية المستمرة في التدهور حيث يعتمد قرابة 17 مليون سوري على المساعدات الإنسانية. وتؤكد سويسرا مجدداً أن جميع أشكال الوصول إلى المستفيدين، بما في ذلك عبر الخطوط الأمامية وعبر الحدود السورية، ضرورية لتلبية الاحتياجات المتزايدة باستمرار. نكرر: إن الفجوة التمويلية للاستجابة الإنسانية في سورية مثيرة للقلق بشكل خاص. وهو ما يعيق بشدة قدرة

المنظمات الإنسانية على تقديم الخدمات الأساسية والمساعدات المنقذة للحياة للأشخاص المتضررين من الأزمة. لا تزال سويسرا ملتزمة بدعم الناس لا في البلد وحسب لكن أيضاً في المنطقة الأوسع نطاقاً. لذلك نحافظ على مساهماتنا عند مستوى مستقر، وقد تعهدنا بتقديم أكثر من 65 مليون دولار للعام الحالي.

أخيراً، يصادف شهر أيلول/سبتمبر بداية عام دراسي جديد في العديد من البلدان حول العالم، بما في ذلك سورية. ومع ذلك، وبعد مرور 13 عاماً على بدء الأزمة، لا يزال التعليم – وهو عنصر أساسي في مستقبل الشباب – معرضاً لخطر جسيم. يزيد الوضع الإنساني والاقتصادي الكارثي، إلى جانب العنف، من خطر تسرب الأطفال من المدرسة واللجوء إلى آليات التكيف السلبية. وتضطر بعض الأسر إلى الاختيار بين إطعام نفسها وإرسال أطفالها إلى المدرسة، أو تزويج بناتها في سن صغيرة جداً أو اللجوء إلى عمالة الأطفال. وبالتالي يتعرض أطفالهم لمخاطر حماية متزايدة. إن أجيالاً كاملة من الأطفال الذين لم يعرفوا سوى الحرب معرضون للخطر.

وبعد سنوات عديدة من النزاع، ومن أجل تجنب دورات جديدة من النزاع، يجب على الشعب السوري أن يستعيد الإحساس بالحياة الطبيعية والأمل. ويجب أن يلتزم المجلس بضمان تحقيق أمنية عيوش في النهاية. ويجب أن يلتزم بمنح جيل كامل من الأطفال الفرصة لبناء سورية الغد في سلام. وستواصل سويسرا التزامها في هذا الاتجاه.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن زائداً واحداً (مجموعة 3+1)، وهم سيراليون وغيانا وموزامبيق وبلدي الجزائر. تتقدم مجموعة 3+1 بالشكر للسيد بيدرسن والسيد راجاسينغهام على إحاطتيهما.

نجتمع اليوم في خضم عاصفة عاتية تهدد بمزيد من زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط – المنطقة التي تعاني أصلاً من عدم الاستقرار. لن تؤدي التطورات الأخيرة إلا إلى تفاقم الوضع. وتحذر مجموعة 3+1 من المزيد من التصعيد وتدعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، مع تجنب الأعمال التي قد تزيد من حدة الأزمة في سورية. علاوة على ذلك، فإن الانتهاكات المستمرة للسيادة السورية تهدد بتقويض الاستقرار الهش في البلد وتهدد بإغراق سورية مرة أخرى في فترة مظلمة من العنف.

كما تعرب مجموعة 3+1 عن بالغ قلقها إزاء تجدد أعمال العنف في بعض المناطق السورية وتكرر دعوتها لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. إن الوضع الأمني غير المستقر في سورية، والذي تفاقم بسبب الجمود السياسي والمعاناة الاقتصادية، قد ترك الشعب السوري في حالة من اليأس الشديد. وتشدد مجموعة 3+1 على الحاجة الملحة لجميع الأطراف في سورية إلى إعادة التركيز على عملية سياسية ذات مصداقية والانخراط البناء مع المبعوث الخاص ودعم جهوده. وفي هذا الصدد، نذكّر بأن القرار 2254 (2015) لا يزال حجر الزاوية لأي حل سياسي في سورية. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت بسيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي. كما تحث مجموعة 3+1 جميع السوريين على تجاوز خلافاتهم والالتزام من جديد بعملية سياسية يملك السوريون زمامها ويقودونها لحل الأزمة التي تعصف ببلدهم منذ أكثر من 13 عاماً. كما نؤكد على الحاجة إلى المشاركة الكاملة والهادفة لجميع السوريين، ولا سيما النساء والشباب، في تشكيل مستقبل بلدهم.

يعاني الشعب السوري بصمت من واحدة من أشد الأزمات الإنسانية في عصرنا الحالي. والأرقام مفزعة. في المجموع، يعاني 13 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، من بينهم 3 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد، حيث تضاعف عدد الذين يعانون من سوء التغذية ثلاث مرات خلال السنوات الخمس الماضية. وهناك ما يقرب من 7,5 مليون طفل محتاج، منهم 2,5 مليون طفل نازح داخلياً، ومليون طفل يعيشون في المخيمات و 2,4 مليون طفل خارج المدرسة. إن أكثر من 70 في المائة من السكان السوريين هم من المحتاجين.

ومع ذلك، لم يتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية إلا بنسبة 26 في المائة فقط، على الرغم من تخفيض النداء هذا العام بنسبة 20 في

المائة. وهذا أمر لا يمكن تحمله ويطبق ضغطاً هائلاً على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني التي تضطر إلى تحديد أولويات استجابتها. ويعني نقص التمويل أيضاً أن الجهود تتركز على المساعدات الطارئة على حساب الاستثمارات في مشاريع التعافي المبكر. وتدعو مجموعة 3+1 الجهات المانحة إلى الوفاء بالتزاماتها وضمان التمويل الكافي لخطة الاستجابة الإنسانية ومشاريع التعافي في سورية. وسيكون لعدم القيام بذلك تأثير دائم بين الأجيال. بينما يعود الأطفال في جميع أنحاء العالم إلى المدارس هذا الشهر، لا يزال ملايين الأطفال في سورية غير ملتحقين بالمدارس، وهناك 1,6 مليون طفل آخر معرضون لخطر ترك النظام التعليمي، أو حتى أكثر من ذلك نظراً لأن واحدة من كل ثلاث مدارس لا تستخدم للتعليم. أي مستقبل يمكن أن يكون لسورية وأطفالها يكبرون في مخيمات اللاجئين ومخيمات النازحين داخلياً ويعانون من سوء التغذية والفقر؟ أي مستقبل ينتظر هؤلاء الأطفال؟ وما الذي يمكن أن يقوله المجتمع الدولي لهم؟ يجب أن يكون التعليم من أولوياتنا.

وتدعو المجموعة إلى استراتيجية شاملة للتعافي المبكر لتحسين سبل عيش السوريين وتسهيل العودة الآمنة والكريمة والطوعية للنازحين السوريين إلى ديارهم. ونعتقد أن مشاريع التعافي المبكر والنمو الاقتصادي أمر حيوي أيضاً للشعب السوري الذي لا يمكنه الاعتماد فقط على سخاء المانحين. كما أنه من الضروري مساعدة سورية على التعافي الاقتصادي، بما في ذلك رفع العقوبات الأحادية الجانب.

وفي الختام، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية تهيئة بيئة مواتية لحل الأزمة السورية. يجب أن نرتقي إلى مستوى هذه المسؤولية. يجب ألا نخذل الشعب السوري. إنهم يعلقون آمالهم علينا.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أقدر وأثمن المعلومات التي قدمها مقدمو الإحاطات.

وتكرر إكوادور دعوتها لجميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتهدئة العنف في سورية، في بيئة إقليمية غير مستقرة لن يؤدي فيها المزيد من التوترات إلا إلى عواقب لا يمكن التنبؤ بها.

يجب أن تستمر تسوية الحالة السياسية في سورية. ولذلك، فإن إعادة تنشيط قنوات التفاوض التي اقترحها المبعوث الخاص بيدرسن، وإشراك الجهات الفاعلة المعنية وتعزيز تدابير بناء الثقة هي استراتيجيات من شأنها أن تجعل من الممكن كسر الجمود وإحراز تقدم في تنفيذ القرار 2254 (2015). من الضروري استئناف الحوار السياسي بقيادة سورية تحت رعاية الأمم المتحدة. وندعم جهود المبعوث الخاص بيدرسن لمواصلة المحادثات بشأن مكان توافقي جديد لانعقاد اجتماعات اللجنة الدستورية.

إن الضحايا الرئيسيين للعنف هم المدنيون، وكثير منهم من النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة ومن يعيشون في حالات نزوح ولجوء، والذين يواجهون أيضاً مستويات أعلى من الضعف، كما ذكر لنا المدير راجاسينغهام. وكما سمعنا أيضًا، فإن الحالة الإنسانية في سورية مزريةٍ، والتمويل محدود. يجب على الجهات المانحة الوفاء بالتزاماتها لدعم خطة الاستجابة الإنسانية والتخفيف من احتياجات السكان الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. ويجب على الحكومة السورية أن تضمن استمرار إمكانية الوصول عبر الحدود وعبر خطوط التماس لتسهيل مرور المساعدات الإنسانية. كما يجب أن تقدم إجابات لعائلات الأشخاص المفقودين والمحتجزين تعسفياً.

وأختتم بتأكيد دعمي للعمل الملتزم الذي يقوم به المبعوث الخاص بيدرسن وفرق الأمم المتحدة في الميدان، الذين لم يتوانوا في جهودهم لإحلال السلام والأمن في سورية والمنطقة. يجب على مجلس الأمن أن يقوم بدوره ويساهم في التوصل إلى حل مستدام ينطوي على التزام جميع الأطراف.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن ومدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية راجاسينغهام على إحاطتيهما المفيدتين.

كما سمعنا للتو من مقدمي الإحاطتين، يستمر الوضع الإنساني في التدهور، ولا تزال العملية السياسية في طريق مسدود. تكلفة المعيشة في ارتفاع. واليأس يزداد. وفي الوقت نفسه، تتصاعد الحالة الأمنية في

المنطقة، مما يزيد من صعوبة التوصل إلى حل سياسي. لننظر في الحالتين الإنسانية والسياسية الواحدة تلو الأخرى.

أولاً، على الصعيد الإنساني، تذكرنا الإحاطة التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالبؤس الذي لا يزال يعاني منه السكان بعد أكثر من 13 عامًا من النزاع. هناك الملايين من الأطفال النازحين داخلياً واللاجئين غير الملتحقين بالمدارس. إنهم مستقبل سورية يجب أن يحصلوا على الأمان والضروريات الأساسية والتعليم. يجب أن يعرفوا حياة بلا خوف.

أكثر من 70 في المائة من السوريين في عوز. إنهم بحاجة ماسة إلى المساعدات الإنسانية، ولكنهم بحاجة أيضًا إلى أن يكونوا قادرين على إعادة بناء حياتهم. وفي هذا الصدد، تشدد اليابان على أهمية التفعيل الفعال لجميع الطرائق الممكنة لإيصال المساعدات، بما في ذلك عبر الحدود وعبر خطوط التماس. نحن نقدر الجهود المستمرة لتوسيع نطاق عمليات إيصال المساعدات عبر خطوط التماس ونرحب بأول مهمة عبر خطوط التماس إلى دير الزور. ومع ذلك، فمن المؤسف أن خطة الاستجابة الإنسانية لسورية لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل، حيث الفجوة التمويلية حاليا أكبر مما كانت عليه في هذا الوقت من العام الماضي. ونحث الجهات المانحة على المساهمة بكل ما في وسعها لتلبية الاحتياجات الماسة للسوريين. كما أنه من الضروري الاستثمار في التعافي المبكر والقدرة على الصمود، حتى يتسنى لسورية إرساء أساس قوي يمكن أن تبني عليه بلدًا مستقراً وأكثر أمانًا.

ثانياً، لم تحرز العملية السياسية التي يقودها ويملكها السوريون تقدماً منذ جلستنا السابقة (انظر S/PV.9713). يجب أن تنعقد اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل دعمه للعملية السياسية المنصوص عليها في القرار 2254 (2015) وجهود الوساطة الشاملة التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن. يجب عدم ادخار أي جهد لإعادة بناء الثقة بين الأطراف. وستظل اليابان منخرطة بنشاط في الدبلوماسية مع الحكومة السورية وجميع الجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة لتحقيق هذه الغاية.

فبدون حل سياسي، ستظل سورية معرضة لخطر الانجرار إلى أعمال عدائية إقليمية. وليس هناك رمز على ذلك أكبر من انفجارات أجهزة الاستدعاء الأخيرة في لبنان، حيث أفادت التقارير بأن العديد من الأجهزة انفجرت في سورية أيضًا. لن تسلم سورية من حرب محتملة واسعة النطاق بين إسرائيل وحزب الله. يجب تهدئة التوترات الإقليمية، بدءاً بوقف فوري لإطلاق النار والإفراج عن الرهائن في غزة.

مرة أخرى، لا تزال سورية عرضة لخطر النسيان وسط أزمات المنطقة العديدة. ولكن بالنسبة للشعب السوري، فإن محنته حقيقية كما كانت دائماً. إنه بحاجة إلى الأمل في التوصل إلى حل سياسي، وإلى التعافي وإلى أن يتمكن النازحون أخيرا من العودة إلى ديارهم بأمان وكرامة. يجب ألا نخذله. وستواصل اليابان الوقوف إلى جانبه ودعمه في سعيه لتحقيق السلام والأمن والازدهار. إنه لا يستحق أقل من ذلك.

السيد إيكرسلي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمدير راجاسينغهام على إحاطتيهما.

أولاً، تشعر المملكة المتحدة بقلق بالغ إزاء الصراع والدمار المستمرين داخل سورية والمخاطر التي يمثلانها على استقرار المنطقة بأسرها. يجب ألا ننساه. ويواصل النظام وداعموه استغلال عدم الاستقرار هذا لتحقيق مكاسبهم الخاصة. ففي هجوم واحد الأسبوع الماضي، أصابت قوات النظام ثلاثة أطفال أبرياء في شرق حلب. وبما أننا سمعنا الكثير من زميلنا الروسي عن الغرب اليوم، أود أن أقول أيضاً أن هذا الشهر يصادف كذلك مرور تسع سنوات على بدء التدخل العسكري الروسي في سورية. وواصلت روسيا، منذ ذلك الحين، الدفاع عن مرتكبي الهجمات الفظيعة ضد الشعب السوري ودعمهم. ويستمر العنف في جميع أنحاء سورية بلا هوادة. وقد شهد هذا الصيف أيضًا زيادة مقلقة في هجمات تنظيم داعش في جميع أنحاء سورية، وذلك بسبب استمرار حالة عدم الاستقرار في بلدٍ عالق في دوامة من النزاع، من دون أن يلوح أي حل في الأفق. وتكرس المملكة المتحدة، بوصفها عضوا أساسيا في التحالف الدولي، جهودها لمواجهة عودة ظهور داعش. فنحن ندافع عن سلامة الشعب السوري وحريته.

ثانياً، إذ نستقبل بداية عام دراسي جديد، يعيش الآلاف من الأطفال السوريين في نزاع نشط من دون الحصول على التعليم، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان. فهناك أكثر من مليوني طفل غير منتظمين في الدراسة، و 1.6 مليون طفل غيرهم معرضون لخطر ترك الدراسة. إن هؤلاء الأطفال هم مستقبل سورية ويستحقون الحصول على نظام تعليمي عادل. ولذلك السبب تدعم المملكة المتحدة أكثر من 200 مدرسة في جميع أنحاء شمال غرب سورية من خلال برنامجنا الرائد "برنامج التعليم في سورية".

ثالثاً، على الرغم من الجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص، لم تجتمع اللجنة الدستورية منذ أن عرقل نظام الأسد وداعموه الاجتماعات في جنيف. لقد أعاق النظام التقدم نحو حل مستدام ودائم لهذا النزاع واختار بدلاً من ذلك إطالة معاناة الملايين. إننا بحاجة ماسة إلى حل سياسي لتحقيق الاستقرار في سورية والمنطقة. وفي ذلك الصدد، تؤيد المملكة المتحدة جهود المبعوث الخاص لتنفيذ القرار 2254 (2015) تأييدا كاملا.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أبدأ بشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمدير راجاسينغهام على إحاطتيهما.

إننا نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تزايد عدم الاستقرار في سورية منذ الجلسة السابقة في آب/أغسطس (انظر S/PV.9713)، وسط تصاعد التوترات وعودة ظهور تنظيم داعش واستمرار النزاعات في شمال شرق سورية. وفي ذلك السياق، أود أن أسلط الضوء على النقاط الثلاث التالية:

أولاً، نحث جميع الأطراف المعنية في المنطقة على وقف الأعمال العدائية فوراً وإعادة الالتزام بالعملية السياسية. فمن الهجوم على منشأة في سورية في 8 أيلول/سبتمبر إلى موجة الانفجارات التي وقعت في جميع أنحاء لبنان وسورية هذا الأسبوع، نشهد تقلبات متزايدة في المنطقة واحتمال نشوب نزاع أوسع نطاقاً. وكما حذر السيد بيدرسن عن حق، فإن هذه الدورة المدمرة ستستمر في سورية من دون عملية سياسية ذات مصداقية، وسيتعمق النزاع إذا لم يتم التصدي له عاجلا. إن الانخراط الحقيقي في الحوار الذي تيسره الأمم المتحدة، على النحو المبين في القرار 2254 (2015)، هو الحل المستدام للنزاع السوري الذي يعالج التطلعات والشواغل المشروعة لجميع السوريين.

وثانيًا، يجب ضمان المساءلة على انتهاكات القانون الدولي الإنساني، حيث لا تزال تلك الانتهاكات تحدث من خلال استغلال الانقسامات السياسية في البلد. إننا منزعجون بشدة من عملية قطع الرؤوس التي أعلن عنها تنظيم داعش في سورية هذا الشهر، وهي الأولى منذ عدة سنوات. ويعمل ذلك العمل الوحشي بمثابة تذكير صارخ بالفظائع التي وقعت في الماضي والتي لا تزال مستمرة، ويؤكد على الضرورة الملحة للمساءلة الكاملة لمنع تكرار تلك الفظائع.

ومما يثير القلق أيضاً الأنماط المستمرة من الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب في جميع أنحاء البلد، كما هو مبين في التقرير الأخير (A/HRC/57/86) للجنة التحقيق الدولية المستقلة. وتسلط حالات الاختفاء القسري والتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء الضوء على خطورة الوضع والحاجة الماسة إلى مزيد من المساءلة. وفي ذلك الصدد، نعيد تأكيد دعمنا القوي للآلية الدولية المحايدة والمستقلة وندعو جميع الدول الأعضاء إلى التعاون الكامل معها لضمان المساءلة.

ثالثاً، يجب على جميع الدول زيادة المساعدات الإنسانية بشكل عاجل لمعالجة فجوة التمويل الحرجة في سورية. ومن المقلق للغاية أن هذا النقص أصبح الآن أكبر مما كان عليه في نفس الوقت من العام الماضي، على الرغم من انخفاض بنسبة 20 في المائة في إجمالي الطلب وتزايد الاحتياجات. وننوه مع القلق إلى أن تلك الفجوة أدت بالفعل إلى تخفيضات في الخدمات الرئيسية، بما في ذلك المساعدات الغذائية الطارئة والرعاية الصحية، التي تعتبر ضرورية لبقاء ملايين السوريين على قيد الحياة ورفاههم. وفي تلك البيئة الصعبة أصبح تفاني العاملين في مجال الإغاثة الإنسانية أكثر حيوية من أي وقت مضى، ونثني بشدة على الجهود التي يبذلونها بنكران للذات. إن تضحياتهم واضحة، حيث يواصلون العمل في ظل ظروف في غاية الصعوبة. كما نثني على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لجهوده الشجاعة

والدؤوبة، ولا سيما بعثاته عبر خطوط التماس في دير الزور – وهي منطقة تأثرت مؤخراً بالأعمال العدائية – التي كانت ضرورية في إيصال المساعدات الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها للذين يحتاجون إليها حاجة ماسة.

وفي الختام، تدعو جمهورية كوريا الجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية إلى الامتناع عن جميع الأعمال داخل سورية التي تؤدي إلى تفاقم التوترات الإقليمية الخطيرة ودعم العملية السياسية السورية – السورية.

السيد كاميليري (مالطة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمدير راجاسينغهام على إحاطتيهما اليوم.

يساور مالطة قلق بالغ إزاء تصاعد العنف في المنطقة. فالقصف والهجمات في الشمال الغربي والشمال الشرقي واستمرار الغارات الجوية الإسرائيلية في جميع أنحاء سورية يزيد من الحالة غير المستقر والهشة على نحو خطير أصلاً. ومن المحتمل أن تؤدي الضربات الجوية التي وقعت الأسبوع الماضي إلى زيادة تأجيج المنطقة. ونشدد على أن تصعيدًا إقليميًا أوسع نطاقًا ستكون له عواقب وخيمة وطويلة الأمد، ويجب تجنبه بأي ثمن. كما إن وجود العديد من الجيوش الأجنبية والجماعات الإرهابية والمقاتلين الآخرين لا يؤدي إلا إلى تفاقم الحالة، خاصة بالنسبة للسكان المدنيين الذين يجدون أنفسهم محاصرين في دوامة لا نهاية لها من النزاع.

وبعد ما يقرب من 14 عامًا من النزاع، لا تزال الحالة الإنسانية والحماية كارثية. إن انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يؤثر على الملايين وغياب التعليم للأطفال السوريين والانهيار الاقتصادي وانتشار المخدرات غير المشروعة، كلها عوامل تهدد مستقبل ملايين السوريين. وندعو مرة أخرى إلى زيادة كبيرة في الموارد الإنسانية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الفورية، فضلاً عن ميزانيات برامج الإنعاش المبكر وسبل العيش.

ومما يؤسف له أنه على الرغم من سخاء العديد من الدول، لا يزال تمويل عموم الاستجابة الإنسانية لهذا العام يظل في حدود 25.8 في المائة فقط. فمن الضروري ضمان تمويل كافٍ ويمكن التنبؤ به. إنها الطريقة الوحيدة التي يمكننا من خلالها البدء في معالجة خطورة الأزمة والعمل على إيجاد حلول مجدية ودائمة. وفي ذلك الصدد، نشيد مرة أخرى بعمل الأمم المتحدة في التوصل إلى اتفاق مع دمشق بشأن استمرار استخدام المعابر الحدودية في باب الهوى وباب السلامة والراعي. فيجب أن تظل جميع المعابر مأذون بها وسارية طالما كانت هناك حاجة إليها. وبالإضافة إلى ذلك، نؤكد على الحاجة إلى إحراز تقدم ملموس في إيصال المساعدات عبر جميع الطرائق، بما في ذلك عبر خطوط التماس.

إن مصير اللاجئين والنازحين السوريين أمر بالغ الأهمية. ونؤكد مجددًا أن أي عودة يجب أن تكون آمنة وطوعية وكريمة. كما لا يزال يساورنا قلق بالغ إزاء مصير المفقودين أو المحتجزين تعسفاً في سورية. والتقدم في ذلك المجال أيضًا أمر أساسي للمضي قدمًا في تدابير بناء الثقة والسماح لمئات الآلاف من الأسر بالحصول أخيراً على المعلومات التي يحق لها الحصول عليها. وتكرر مالطة دعمها للمؤسسة المستقلة المعنية بالأشخاص المفقودين في سورية. ونحث على أن تنفذ ولايتها بطريقة تراعي المنظور الجنساني وتركز على الناجين.

وكما سمعنا مرة أخرى اليوم، لا يوجد حل عسكري لهذا النزاع. فالتقدم السياسي الذي يتماشى مع القرار 2254 (2015) هو وحده الكفيل بتحقيق السلام العادل والدائم الذي يحتاج إليه الشعب السوري بشدة ويستحقه. وتدعو مالطة مرة أخرى إلى إعادة انعقاد اللجنة الدستورية في أقرب وقت ممكن. فذلك الحوار بين السوريين هو السبيل الوحيد الذي يمكن من خلاله تحقيق اختراقات ملموسة.

في الختام، تؤكد مالطة من جديد دعمها لأبناء الشعب السوري والمنظمات الإنسانية التي تعمل للوصول إليهم ولمكتب المبعوث الخاص. والسبل الوحيدة للخروج من هذا الكابوس هي وقف التصعيد ووقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد واستئناف عمل اللجنة الدستورية واتخاذ خطوات حقيقية لبناء الثقة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد بيدرسن والسيد راجاسينغهام على إحاطتيهما.

وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

في وقت يشهد فيه الشرق الأوسط أزمة حادة، لا يزال بدء عملية سياسية ذات مصداقية تلبي تطلعات السوريين هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والدائم. غير أن دمشق لم تتخذ أي إجراء هام يتيح إحراز تقدم في جهود الوساطة التي تقودها الأمم المتحدة على أساس القرار 2254 (2015). ونحن مستعدون لرفع الجزاءات والنظر في تمويل إعادة إعمار سورية بشرط إحراز تقدم ملموس في العملية السياسية. وفي المستقبل القريب، نؤكد من جديد ثقتنا في قدرة السيد بيدرسن على تنفيذ جميع جوانب القرار 2254 (2015).

وتحظى حالة اللاجئين السوريين في البلدان التي تستضيفهم وعددهم أكثر من 6 ملايين لاجئ باهتمامنا الكامل. ونرحب بالجهود التي تبذلها البلدان المضيفة. وندرك العبء الذي يشكله وجود ملايين من اللاجئين على توازنها الداخلي. ولهذا السبب، نعمل على مواصلة دعمها. والعقبات التي تحول دون عودة هؤلاء اللاجئين عقبات اقتصادية وأمنية وسياسية. ويتبين ذلك من استقصاءات آراء اللاجئين السوريين التي أجرتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. وبالتالي، فإن من واجب النظام السوري تقديم ضمانات بأنه سيزيل هذه العقبات التي تحول دون عودة اللاجئين.

يستمر تدهور الحالة الإنسانية في جميع أنحاء سورية. ففي الشمال الشرقي، نشعر بالقلق خاصة إزاء انعدام الأمن الغذائي وعدم إمكانية الحصول على مياه الشرب. وندعو جميع الدول إلى اتخاذ إجراءات لمواجهة حالة الطوارئ. وتدعو فرنسا جميع الجهات الفاعلة إلى الاحترام الصارم للقانون الدولي الإنساني في جميع أرجاء سورية. وتعيد تأكيد أهمية إيصال المساعدات عبر الحدود، مما يمكن من إيصال المساعدات إلى 2,4 مليون شخص. وندعو النظام السوري إلى جعل التصاريح الخاصة باستخدام معابر باب السلامة والراعي وباب الهوى دائمة دون أي حدود زمنية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمدير راجاسينغهام على إحاطتيهما.

فيما يتعلق بالعملية السياسية السورية، أود أن أتناول نقطتين.

أولا، إن السبيل الوحيد للمضي قدما في حل المسألة السورية هو عملية سياسية يقودها السوريون ويتولون زمامها. وتؤيد الصين جهود المبعوث الخاص بيدرسن لمواصلة العمل مع جميع الأطراف وفقا لهذا المبدأ وتتوقع أن تعمل آليات الحوار القائمة معا لتيسير التوصل إلى حل سياسي على أساس التواصل والتشاور مع الحكومة السورية. ويهدد الإرهاب العملية السياسية في سورية منذ أمد طويل. وتدين الصين الهجمات الإرهابية الأخيرة في سورية وتؤيد الحكومة السورية في تكثيف جهود مكافحة الإرهاب وتدعو المجتمع الدولي إلى توحيد جهوده لمكافحة القوى الإرهابية باتباع نهج عدم التسامح إطلاقا.

ثانيا، يجب أن تتوقف الانتهاكات لسيادة سورية وسلامتها الإقليمية. فمنذ اندلاع الجولة الحالية من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، تواصل إسرائيل شن غارات جوية على العديد من المواقع في سورية، مما يثير قلقا بالغا لدى الصين. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وبذل جهود عملية للحفاظ على استقرار بلدان المنطقة، بما فيها سورية. ونحث إسرائيل على وقف هجماتها على سورية، كما نحث القوات الأجنبية على إنهاء وجودها العسكري غير القانوني في سورية. ولا يمكن الكيل بمكيالين في مسألتي السيادة والسلامة الإقليمية.

إن موقف الصين إزاء المسألة الإنسانية السورية ثابت. فنحن ندعو الأطراف المعنية إلى التعاون بنشاط لتعزيز إحراز تقدم في جهود الإغاثة عبر خطوط التماس. وفي الوقت الراهن، تعاني خطة الاستجابة الإنسانية لسورية من نقص خطير في التمويل، مما يعيق سلاسة تنفيذ مشاريع الإنعاش المبكر. وينبغي للجهات المانحة الوفاء بالتزاماتها بفعالية. وقد أضعفت الجزاءات الانفرادية بصورة خطيرة قدرة سورية على التعافي الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، كما أنها تشكل أكبر العقبات التي تحول دون تحسين الحالة الإنسانية في سورية، وبالتالي يجب رفعها فورا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل سلوفينيا.

أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمدير راجاسينغهام على إحاطتيهما.

تبعث حالات التوتر والعنف المستمرة على العديد من الجبهات في سورية على القلق الشديد، لا سيما بالاقتران مع تصاعد العنف في المنطقة ككل. ونحث جميع الأطراف المعنية الرئيسية على مضاعفة جهودها نحو تهدئة الأوضاع في المنطقة من أجل تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل للجميع، بما في ذلك وقف إطلاق النار العاجل والفوري في غزة والعودة إلى الهدوء في لبنان وعبر الخط الأزرق. وفي خضم الاضطرابات الإقليمية المتزايدة، تواصل سورية الاندفاع دون وعي نحو مزيد من التدهور. وعلاوة على ذلك، فإن هذا يحدث على مرأى ومسمع منا. ويتعين علينا التوصل على وجه الاستعجال إلى حل سياسي قابل للتطبيق للنزاع من خلال عملية يقودها السوريون ويملكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة. وتؤيد سلوفينيا تماماً الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لإيجاد حل سياسي، يتماشى مع القرار 2254 (2015).

لا يزال السوريون يواجهون النزاع العنيف والقمع وانتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان والأزمة الاقتصادية والحالة الإنسانية البائسة. وقد مزقت الحرب حياة عدد لا يحصى من الناس وأجبرت أكثر من 14 مليون سوري على مغادرة ديارهم والبحث عن الأمان في أماكن أخرى، بما في ذلك الشروع في رحلات محفوفة بالمخاطر إلى أماكن بعيدة وغريبة. إنهم أناس لديهم آمال وأحلام ويحاولون إعادة بناء حياتهم الممزقة، وهم أناس لديهم قصص عن كيفية رد الجميل للمجتمعات التي اهتمت بمحنتهم. ويجب حمايتهم ومعاملتهم بكرامة في أي مكان يلتمسون فيه اللجوء. ويجب أن نبذل مزيداً من الجهد لمواجهة الخطابات والمشاعر المعادية للاجئين لأن شروط عودتهم الآمنة والطوعية والكريمة والمستنيرة لم تتحقق بعد.

ولا يزال ملف المحتجزين والمفقودين يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة حيث يستمر الاحتجاز التعسفي والاعتقال والتعذيب أثناء الاحتجاز وحالات الاختفاء في جميع مناطق سورية. ويجب أن تتوقف هذه الممارسات القمعية. ويشكل النطاق الهائل لهذه المسألة تذكيراً صارخاً بأنه لا يمكن تحقيق أي مصالحة دائمة دون معالجة أحزان أسر المفقودين. وتؤكد سلوفينيا من جديد أنه لا يمكن أن يتحقق سلام دائم دون محاسبة الجناة. فالناجون والضحايا وأحباؤهم يستحقون العدالة. ونكرر دعوتنا للحكومة السورية إلى ضمان الامتثال للتدابير التحفظية الصادرة عن محكمة العدل الدولية وإلى التعامل مع المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية.

وفي غياب احتمال التوصل إلى حل سياسي، فإن الحالة الإنسانية المتردية أصلاً ستتفاقم حتماً. وندرك أن الأزمة الحالية لا تزال تولد احتياجات إنسانية لا مثيل لها من حيث حجمها وشدتها وتعقيدها. والاتجاه المتمثل في تزايد عدد السكان الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية الدولية غير قابل للاستمرار. ويحتاج السوريون إلى تدفق المساعدات على نحو فوري وفعال يمكن التنبؤ به، بما في ذلك المساعدات عبر الحدود وعبر خطوط التماس، في جميع أنحاء البلد، كما يحتاجون إلى ظروف تتيح لهم البدء في إعادة بناء منازلهم وحياتهم ومجتمعاتهم.

في الختام، نؤكد من جديد دعمنا الكامل لجهود المبعوث الخاص وندعو جميع الأطراف إلى اغتنام فرصة الأيام المقبلة خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين للمضي نحو العمل على إيجاد حل سياسي دائم في سورية من أجل الشعب السوري ومستقبله.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): لا تزال منطقتنا ومنذ ما يقارب العام تواجه المخاطر الناجمة عن تصعيد كيان الاحتلال الإسرائيلي جرائمه بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية، وإمعانه في أعماله العدوانية على دول المنطقة، بما فيها بلدي، سورية. لقد شنّ كيان الاحتلال الإسرائيلي، في 8 أيلول/سبتمبر، عدوانا

جوياً سافراً على ريف محافظة حماة، أدى لارتقاء 18 شهيداً وجرح 37 آخرين وإلحاق أضرار مادية ببعض المناطق السكنية والبنى التحتية وشبكات المياه والكهرباء والاتصالات.

إن بلدي، سورية، يُحمّل الدول الداعمة لكيان الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن عواقب هذه الاعتداءات السافرة، إذ إن كيان الاحتلال ما كان ليتمادى في جرائمه الوحشية واعتداءاته على دول المنطقة لولا مظلة الحصانة والإفلات من العقاب والدعم اللامحدود الذي توفره له الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى، الأمر الذي يهدد بإشعال المنطقة وتفجيرها ويعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وتؤكد سورية حقها في الدفاع الشرعي عن النفس، وفقاً للمادة 51 من الميثاق، وعزمها على استعادة الجولان العربي السوري المحتل، بكافة السبل التي يتيحها القانون الدولي.

وعلى الرغم من الظروف المعقدة التي تمر بها المنطقة والتحديات الجسيمة القائمة، تواصل الحكومة السورية خطواتها للارتقاء بالوضع الإنساني وتوفير الخدمات الأساسية للسوريين وتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والمهجرين السوريين إلى مدنهم وقراهم وزيادة معدلات العودة. واتخذت في هذا السياق حزماً من المراسيم والإجراءات الحكومية، وواصلت عملية تحديث البنى الإدارية والتشريعية والمؤسساتية الشاملة. كما تواصل الحكومة السورية تعاونها البناء مع الأمم المتحدة والشركاء في العمل الإنساني والتنموي، وتقدم لهم الدعم وكافة التسهيلات اللازمة لعملهم، بما في ذلك الموافقات المتعلقة بالمعابر عبر الحدود وعبر الخطوط وغيرها.

ويجدد بلدي التأكيد على أن نجاح الجهود المشتركة بين سورية والأمم المتحدة يستلزم عدول بعض الدول الغربية عن سياساتها القائمة على تسييس العمل الإنساني، والكف عن عرقلته من خلال حجب التمويل وربطه بالشروط السياسية. كما يستوجب دعم توفير الحلول المستدامة للمتضررين وتعزيز مشاريع التعافي المبكر وسبل العيش وتسريع جهود إزالة الألغام والمخلفات غير المتفجرة ووفاء الدول المانحة بتعهداتها. إذ لم يبلغ مستوى تمويل خطة الاستجابة الإنسانية حتى تاريخه، وقد شارف العام على الانتهاء، 26 في المائة، في نسبة هي الأقل من بين خطط الاستجابة الإنسانية حول العالم.

قبل أيام توجه أكثر من 3 ملايين و 700 ألف تلميذ وطالب إلى نحو 15 ألف مدرسة في مختلف أرجاء سورية، وذلك في ظل صعوبات تواجهها الحكومة السورية لتأمين مستلزمات العملية التعليمية. يعاني الأطفال جراء عدم توفر الكهرباء والتدفئة مع اقتراب فصل الشتاء. وذلك نتيجة التدابير الانفرادية القسرية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، وتستهدف جميع القطاعات الأساسية وحقوق الإنسان بما في ذلك الحق الأساسي في التعليم. لقد قيدت هذه التدابير وبشكل مباشر إمكانية الوصول إلى المعدات التقنية والأدوات والمواد التعليمية. وحدت من قدرة الحكومة السورية وشركائها في العمل الإنساني على إعادة تأهيل المدارس المتضررة بسبب الإرهاب، كما حرمت الطلاب السوريين من فرص الحصول على الشهادات التعليمية الدولية، ومن المشاركة في البرامج التعليمية والدورات التدريبية التي تتم عن بعد عبر الإنترنت.

إن معاناة الأطفال والطلاب السوريين جراء التدابير الانفرادية القسرية ليست سوى جانب من جوانب الآثار الكارثية لهذه التدابير اللاإنسانية واللاأخلاقية التي طالت شتى نواحي الحياة اليومية للسوريين. حيث ألحقت تلك التدابير اللاشرعية أضراراً بالغة بمختلف القطاعات الحيوية بما فيها تلك القطاعات التي أكدت عليها قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالشأن الإنساني ودعت لدعمها وهي قطاعات الصحة والإيواء، والتعليم والمياه والكهرباء.

إن وفد بلدي يطالب مجددا بالرفع الكامل والفوري وغير المشروط للتدابير القسرية الانفرادية المفروضة على الشعب السوري، نظراً لما تمثله من انتهاك جسيم للقانون الدولي وللميثاق ولصكوك حقوق الإنسان وما تمثله أيضاً من عقاب جماعي للشعوب. والتقارير والأدلة واضحة ومعروفة والآثار ملموسة، وتشاهدها الأمم المتحدة ووكالاتها العاملة في سورية والوفود الأجنبية الزائرة بما فيها من الدول الغربية

وكل من يأتي من الزائرين لمعاينة الأوضاع والوقوف ومحاولة التعاون في المجالات الإنسانية أو التنموية أو الانخراط في جهود الإغاثة. كما أكدتها تقارير الأمم المتحدة، وآخرها تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (E/ESCWA/CL3.SEP/2023/TP.8)، ومن قبله تقارير المقررين الخاصين لمجلس حقوق الإنسان، ومنهم السيدة ألينا دوهان المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية على التمتع بحقوق الإنسان.

تستمر التنظيمات الإرهابية المتواجدة في شمال غرب سورية بفرض أفكارها الظلامية التكفيرية، وتمعن في ممارساتها القمعية بحق المدنيين في مناطق وجودها، لا سيما النساء والفتيات منهم. كما تواصل اعتداءاتها على القرى والمدن الآمنة. وقد استخدمت في عدوانها الأخير قبل يومين على ريفي اللاذقية وإدلب تسع طائرات مسيرة الأمر الذي يؤكد التقارير حول تقديم كيف الدعم والمسيرات للتنظيمات الإرهابية بضوء أخضر من الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربيين مقابل قيام التنظيمات الإرهابية بما فيها تنظيم هيئة تحرير الشام الإرهابي بإرسال أعداد من إرهابييها ومرتزقتها للقتال في أوكرانيا وشن هجمات ضد الاتحاد الروسي.

تشدد سورية على حقها السيادي في القضاء على الإرهاب بمختلف أشكاله وتجفيف منابعه. وتحمل الولايات المتحدة وحلفاءها المسؤولية عن استمرار هذا الوضع الشاذ من خلال إصرارها على مواصلة سياسات الاستثمار في الإرهاب ودعم جرائم التنظيمات الإرهابية المدرجة على قائمة مجلس الأمن والكيانات المرتبطة بها، بحق السوريين المتواجدين في مناطق سيطرتها ومواصلة السماح لتلك التنظيمات باتخاذ المدنيين دروعا بشرية. ويحذر بلدي من أن تلك السياسات ومحاولات تبييض صفحة تلك التنظيمات الإرهابية تزيد من مخاطر نشر الفكر المتطرف ومن جسامة التهديد الذي يمثله الإرهاب لأمن واستقرار سورية والمنطقة والعالم.

ختاماً، تجدد سورية التزامها بعملية سياسية بقيادة وملكية سورية من دون أي تدخل خارجي وفي ظل الاحترام التام لسيادتها ووحدة وسلامة أراضيها. وتؤكد استمرارها في التعاون والحوار مع المبعوث الخاص، ضمن ولايته كميسر. وتتطلع إلى نجاح جهوده لعقد الجولة التاسعة للجنة مناقشة الدستور في العاصمة العراقية بغداد. وقد أشار السيد بيدرسن إلى اللقاء الذي سيجمعه مع السيد وزير الخارجية والمغتربين على هامش أعمال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. ويشدد بلدي مجدداً على ضرورة إنهاء الوجود العسكري الأجنبي اللاشرعي على الأراضي السورية، ووضع حد لما يرتبط به من أعمال عدوان ودعم لكيانات وميلشيات إرهابية ونهب للثروات الوطنية تحت ذريعة مكافحة الإرهاب والتصدي لتنظيم داعش الإرهابي. كما يطالب بدعم جهود الدولة السورية لإعادة بسط سلطة الدولة وسيادة القانون على كامل ترابها الوطني.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر السيد بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، والسيد راميش راجاسينغهام، مدير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الثاقبتين.

لا تزال سورية تعاني من تحديات أمنية، ولا سيما في المناطق التي تحتلها القوات الأمريكية غير القانونية والجماعات التي تصنفها الأمم المتحدة إرهابية. يجب أن يحترم الجميع سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامة أراضيها احتراماً كاملاً ويجب أن تنسحب القوات الأجنبية غير الشرعية من أراضيها.

ومن الأمثلة البارزة على ذلك الاحتلال الأمريكي الذي يدعم ويحمي الجماعات الإرهابية، بذريعة محاربة الإرهاب، والعدوان المستمر الذي يمارسه نظام الاحتلال الإسرائيلي الداعم للجماعات الإرهابية. وتتعمد إسرائيل استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية في سورية وتنتهك بذلك سيادتها وسلامة أراضيها دون عقاب ودون أي رد من مجلس الأمن. وقد استهدف هذا النظام الإرهابي المدنيين مرة أخرى هذا الصباح تحديداً بالقرب من مطار دمشق الدولي. ويشكل العدوان

الإسرائيلي وأعماله غير القانونية تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. ويجب أن يعمل المجلس على وقف انتهاكات إسرائيل المستمرة لسيادة سورية وسلامة أراضيها، بما في ذلك استمرار احتلالها للجولان السوري.

وتشكل الهجمات الإرهابية الوحشية التي شنتها إسرائيل في 17 و 18 أيلول/سبتمبر بهدف القتل الجماعي للمدنيين الأبرياء في لبنان وجزء من سورية انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وجريمةً ضد الإنسانية. وتدين جمهورية إيران الإسلامية بشدة تلك الهجمات المروعة وتدعو مجلس الأمن إلى إدانة إسرائيل واتخاذ إجراء حاسم لإنهاء أنشطتها الخبيثة في المنطقة. وسنتطرق إلى هذا الفعل غير المشروع دولياً في جلسة المجلس المقرر عقدها بعد ظهر اليوم.

ولا تزال الحالة الإنسانية والاقتصادية في سورية حرجة. وتشيد إيران بالجهود الدؤوبة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في عملهم من أجل تخفيف معاناة الشعب السوري. وعلى الرغم من هذه الجهود القيّمة، فإن تسييس البلدان الغربية للمساعدات الإنسانية وعرقلتها الجهود الدولية الرامية إلى دعم إعادة إعمار سورية أطالا أمد النزاع وضاعفا معاناة الشعب السوري.

وتستمر الولايات المتحدة وحلفاؤها أيضاً في اتباع سياستهم الفاشلة المتمثلة في فرض جزاءات انفرادية غير إنسانية واستخدامها فعليّاً أداة لإنزال العقاب الجماعي بالشعب السوري. وكما قلنا سابقاً، يجب رفع هذه التدابير الضارة بوصفه التزاماً قانونياً وضرورة أخلاقية على حد سواء لأنها لا تتسبب إلا في مصاعب يمكن تجنبها وتعيق تعافي سورية. ومن الضروري أيضاً تقديم مساعدات إنسانية غير مسيّسة وبحيادية إلى جميع المناطق السورية لإنقاذ الأرواح وتخفيف حدة الأزمة.

في الختام، تظل إيران ملتزمة التزاماً راسخاً بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. ويجب أن يحترم أي حل سيادة سورية ووحدة أراضيها احتراماً كاملاً وأن ينهي الوجود غير القانوني للقوات الأجنبية. فهي المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في سورية حيث تمكّن الجماعات الإرهابية من تعزيز موقفها وارتكاب المزيد من الفظائع.

وتدعم إيران بقوة استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية على وجه السرعة. وفي هذا السياق، نؤيد تأييداً تاماً التواصل الفعال للمبعوث الخاص مع جميع الأطراف المعنية بتسوية النزاع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والمدير راجاسينغهام على إحاطتيهما الشاملتين. وأتفق مع جميع النقاط التي طرحاها تقريباً.

قد لا تحتل سورية مكانة بارزة في جدول الأعمال الدولي هذه الأيام بسبب الأزمات الملحة الأخرى، إلا أن المشهد الإنساني في البلد لا يقل عن كونه كارثياً. ويحتاج عدد مذهل من الأشخاص يبلغ 16,7 مليون شخص، أي أكثر من 70 في المائة من السكان، إلى مساعدات إنسانية. وهذه نتيجة مباشرة لحالة الجمود في التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع. وبما أن ملايين الأبرياء يستمرون في دفع ثمن الدمار الذي لم يتسببوا فيه، فمن الضروري تلبية احتياجاتهم الإنسانية. وهو أقل ما يمكن للمجتمع الدولي، بل ما يجب عليه، أن يفعله.

ولكن على الرغم من نداءات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المتكررة، تواجه خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لسورية نقصاً حاداً في التمويل. وينبغي ألا يغيب عن البال أن خفض الميزانية المخصصة للتمويل الإنساني الدولي يعني توفر كميات أقل من الطعام على المائدة ومستوى أقل من النظافة الصحية والخدمات الصحية والحماية لملايين النساء والأطفال والمسنين والمعاقين والنازحين. ويعني أيضاً وجود مخاطر أكبر تهدد الاستقرار الإقليمي في أجواء مضطربة للغاية بالفعل.

ويُعد الملايين الذين يعيشون في شمال غربي سورية بوجه خاص من بين أكثر الفئات ضعفاً ويعتمدون على المساعدات العابرة للحدود المنقذة للحياة من أجل البقاء على قيد الحياة. لذلك يكتسي إيصال مساعدات الأمم المتحدة الإنسانية عبر الحدود بلا انقطاع أهمية بالغة

وتبذل تركيا قصارى جهدها لضمان استمراريتها. ونتوقع أيضاً أن تظل جميع المعابر الحدودية متاحة بطريقة قابلة للتنبؤ ومستقرة لاستخدامها لتلك الأغراض.

وتتمثل إحدى النتائج الخطيرة للنزاع الدائر في سورية في وجود تنظيمات إرهابية تستغل الاضطرابات في البلد لتهيئة مساحة لتحقيق أهدافها الانفصالية. واليوم، لا يزال حزب العمال الكردستاني/ وحدات حماية الشعب الكردية والمنظمة الإرهابية المسماة قوات سوريا الديمقراطية عاملاً رئيسياً مزعزعاً للاستقرار على الأرض. وبالإضافة إلى القمع الذي يمارسه هذا الفرع التابع لحزب العمال الكردستاني ضد السكان المحليين وكافة أشكال الانتهاكات المستمرة منذ سنوات، فإنه يعيق الآن إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في تل أبيض ورأس العين. وتشكل محاولات هذا التنظيم الإرهابي الإعلان عن العهد الاجتماعي المزعوم وتنظيم الانتخابات المحلية المزعومة في شمال شرقي سورية تهديداً مباشراً لوحدة سورية وسلامة أراضيها وتتعارض مع القرار 2254 (2015) نصاً وروحاً. ويجب أن تعترف جميع الجهات الفاعلة بهذه الحقائق وتوقف أي دعم لتلك المنظمات.

لقد أدى النزاع الدائر في سورية منذ 13 عاماً إلى دمار هائل وظروف معيشية صعبة أثرت على البلد وشعبه. إن الحالة الأمنية والاقتصادية والإنسانية في تدهور مستمر. والسبيل الوحيد للخروج من النزاع هو التوصل إلى حل سياسي شامل يتماشى مع القرار 2254 (2015). ولهذا نعتبر استئناف اللجنة الدستورية أعمالها خطوة أساسية. وندعو جميع الجهات الفاعلة المعنية إلى العدول عن السياسات أحادية البعد وعن وضع عوائق واتباع نهج شامل والتركيز على تنشيط العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة.

وأتمنى التوفيق للجميع في الأسبوع الرفيع المستوى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أعتذر على أخذ الكلمة. وسأكتفي بالرد على بعض الملاحظات التي أدلى بها ممثل النظام السوري.

إن الادعاء الشائن بأن الولايات المتحدة تقدم الدعم لبعض الأعمال الإرهابية الأوكرانية المزعومة في سورية محض سخافات. ولكن هذا النوع من الادعاءات مستوحى تماماً من قواعد اللعبة التي تتبعها روسيا والتي تتمثل، كما نعلم جميعاً، في تقديم الكثير من الادعاءات الكاذبة ثم النظر إلى ما يحظى منها بالاهتمام بالفعل.

ويجب أن يتذكر أعضاء المجلس أن هذه التهمة السخيفة تأتي من نظام ينكر شنه هجمات بالأسلحة الكيميائية ضد شعبه. وسأوقف مداخلتي عند هذا الحد.

رُفعت الجلسة الساعة 11/50.